

## تفسير البحر المحيط

@ 317 لَيْالٍ { ولم يقل : طريقات ، ولا : ليلات ، وإن كان جائزاً في جمع طريقة  
وليلة ، وقوله تعالى : { عَشْرَةَ مَسَاكِينَ } ، وإن كان جائزاً في جمعه أن يكون جمع  
سلامة . فتقول : مسكينون ومسكينين ، وقد آثروا ما لا يماثل مفاعل من جموع الكثرة على جمع  
التصحيح ، وإن لم يكن هناك مجاور يقصد مشاكلته لقوله تعالى : { ثَمَانِيَةَ حِجَابٍ } وإن  
كان جائزاً فيه أن يجمع بالألف والتاء ، لأن مفرده حجة ، فتقول : حجات ، فعلى هذا الذي  
تقرر إذا كان للاسم جمعان : جمع تصحيح ، وجمع تكسير ، فجمع التكسير إما أن يكون للكثرة  
أو للقلة ، فإن كان للكثرة ، فإما أن يكون من باب مفاعل ، أو من غير باب مفاعل ، إن  
كان من باب مفاعل أوثر على جمع التصحيح ، فتقول : جاءني ثلاثة أحامد ، وثلاث زيانب ،  
ويجوز التصحيح على قلة ، فتقول : جاءني ثلاثة أحامد ، وثلاث زينات ، وإن لم يكن من باب  
مفاعل . فإما أن يكثر فيه غير التصحيح ، وغير جمع الكثرة ، فلا يجوز التصحيح ، ولا جمع  
الكثرة إلا قليلاً ، مثال ، ذلك : جاءني ثلاثة زيود ، وثلاث هنود ، وعندي ثلاثة أفلس ،  
ولا يجوز : ثلاثة زيدين ، و ، لا : ثلاث هندات ، ولا : ثلاثة فلوس ، إلا قليلاً . .  
وإن قل فيه غير التصحيح ، وغير جمع الكثرة أوثر التصحيح وجمع الكسرة ، مثال ذلك : ثلاث  
سعادات ، وثلاثة شسوع ، ويجوز على قلة : ثلاث سعائد ، وثلاثة أشسع . .  
وتحصل من هذا الذي قررناه أن قوله { سَدِيعَ سَدَابِلٍ } جاء على ما تقرر في العربية  
من كونه جمعاً متناهيًا ، وأن قوله : { سَدِيعَ \* سُنْبُلَاتٍ } إنما جاز لأجل مشكلة : {  
سَدِيعَ بَقَرَاتٍ } ومجاورته ، فليس استعذار الزمخشري بصحيح . .  
و { فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ } في موضع الصفة : لسنا بل ، فتكون في موضع جر ، أو : لسبع ،  
فيكون في موضع نصب ، وترتفع على التقديرين : مائة ، على الفاعل لأن الجار قد اعتمد  
بكونه صفته ، وهو أحسن من أن يرتفع على الابتداء ، و : في كل ، خبره ، والجملة صفة ، لأن  
الوصف بالمفرد أولى من الوصف بالجملة ، ولا بد من تقدير محذوف ، أي : في كل سنبله منها  
، أي : من السنا بل . .  
وقرء شاذاً : مائة حبة ، بالنصب ، وقدر بأخرجت ، وقدره ابن عطية بأنبتت ، والضمير  
عائد على الحبة ، وجوز أن ينتصب على البذل من : { سَدِيعَ سَدَابِلٍ } وفيه نظر ، لأنه  
لا يصح أن يكون بدل كل من كل ، لأن { مَّا تُوِّدُ حَبِيَّةٌ } ليس نفس { سَدِيعَ سَدَابِلٍ }  
ولا يصح أن يكون بدل بعض من كل ، لأنه لا ضمير في البذل يعود على المبدل منه ، وليس :  
مَّا تُوِّدُ حَبِيَّةٌ { بعضاً من { سَدِيعَ سَدَابِلٍ } لأن المظروف ليس بعضاً من الطرف ،

والسنبله ظرف للحب . ألا ترى إلى قوله { فِي كُلِّ سُنْبِلَةٍ مِّمَّا تَزَعُ حَبَّ سِنْبِلَةٍ } ولا يصح أن يكون بدل اشتمال لعدم عود الضمير من البدل على المبدل منه ، ولأن المشتمل على مائة حبة هو سنبله من سبع سنابل ، إلاَّ إن قيل : المشتمل على المشتمل على الشيء هو مشتمل على ذلك الشيء ، والسنبله مشتمل على سبع سنابل ، فالسبع مشتملة على حب السنبله ، فإن قدرت في الكلام محذوفاً . وهو : أنبتت حب سبع سنابل ، جاز أن يكون : { مِّمَّا تَزَعُ حَبَّ سِنْبِلَةٍ } بدل بعض من كل على حذف : حب ، وإقامة سبع مقامه . .

وظاهر قوله : { مِّمَّا تَزَعُ حَبَّ سِنْبِلَةٍ } العدد المعروف ، ويحتمل أن يكون المراد به التكاثر ، كأنه قيل : في كل سنبله حب كثير ، لأن العرب تكثر بالمائة ، وتقدم لنا ذكر نحو ذلك في قوله { وَهَمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ } . .

قيل : وفي هذه الآية دلالة على أن اتخاذ الزرع من أعلى الحرْفِ التي يتخذها الناس ، ولذلك ضرب ا□ به المثل في قوله : { مِّمَّا تَزَعُ حَبَّ سِنْبِلَةٍ } { مِّمَّا تَزَعُ حَبَّ سِنْبِلَةٍ } الآية . وفي ( صحيح مسلم ) . ( ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له صدقة ) . وفي رواية أخرى . ( وما رزء فهو صدقة ) . وفي الترمذي : ( التمسوا الرزق في خبايا الأرض ) يعني : الزرع وقال بعضهم ، وقد قال له رجل : دلني على عمل أعالجه ، فقال : % ( تتبع خبايا الأرض وادع مليكها % .

لعلك يوماً أن تجاب وترزقا .

) %